العودة للأصل: لماذا الديمقراطية؟

محمد أبو الغيط

في مساجلات مطولة، كثيراً ما اشتبك الديمقراطيون مع أنصار الاستبداد حول جدلية «شرعية الإنجاز». الصين هي النموذج المعاصر الأشهر، كما يروّج تقديم نماذج «المستبد المستنير» وعادة يضرب المثل بأتاتورك في تركيا، وبورقيبة في الجزائر، وعبد الناصر في مصر.

الإشكال هنا أن كثيراً من الديمقراطيين قد انجرفوا لملعب خصومهم. في الواقع لم تنشأ الديمقراطية كإجابة عن سؤال الإنجاز، ولا حتى عن سؤال العدالة بالمعنى الفلسفي. لقد حققت حضارات قديمة «إنجازات» مبهرة دون ديمقراطية، وحين بنى المصريون القدماء الأهرامات لم يكن حاكمهم منتخباً بل كان إلهاً أبدياً!

الركيزة الأولى لنشأة الديمقراطية كانت سؤال حماية الأفراد بالمعنى المادي البحت. كانت «الماجنا كارتا» أو الوثيقة العظمى، بذرة الديمقراطية الحديثة، حين تم إقرارها في عام 1215، هي محصلة تكاتف النبلاء البريطانيين ضد الملك، حيث كان إعلان الحرب يعني عملياً الأخذ من أموالهم، وكذلك إرسال أبنائهم للموت، إذ تتحدث عن عصر كان فيه الفرسان هم أبناء الطبقة العليا، بينما غالباً ما حرم الفلاحون من امتلاك السلاح. كما كان للملك مطلق السلطة في أن يصادر الأملاك أو يقتل، لمجرد نزوة عابرة. لذلك كان جوهر الوثيقة هي ألا يفرض الملك ضرائب أو يعلن الحرب إلا بعد استشارتهم، وألا يفرض عقوبة على رجل حر إلا بموجب قانون مسبق.

لم يكن مطروحاً بها أي جواب حول النجاح الاقتصادي أو مراقبة «إنجاز» الملك، ولقرون ظل حق التصويت محصوراً بالرجال ذوي الأملاك. لأن جوهره حماية من تهدّد قرارات السلطة أموالهم وحياتهم، ولم يظهر حق الاقتراع العام إلا بالثورة الفرنسية في 1793. وبالعودة للتاريخ، فقد شهدت مصر الفرعونية أول إضراب عمالي في التاريخ عام 1152 قبل الميلاد، كما شهدت بدورها ثورات وانتفاضات.

وفي بلادنا المعاصرة تحديداً، لدينا من الأسباب ما يكفي ويفيض. لقد كانت شرارة الربيع العربي في صفعة من شرطية لبائع في تونس، أو شاب من الطبقة الوسطى ليس له أي علاقة بالسياسة مات تحت التعذيب في مصر.

ركيزة أخرى لنشأة الديمقراطية هي سؤال النجاة من أهواء الحكم الفردي. من الوارد أن تدفع الصدفة بأفضل حاكم، لكن الدول تحتاج آلية مستقرة للحماية من احتمالات وصول حاكم مجنون أو فاسد، خاصة أنه من يمتلك أسباب القوة القاهرة، مثل الجيش. تاريخياً، نشأت أشكال من الديمقراطية في اليونان القديمة، وكذلك في روما حيث كان يُحظر على القائد العسكري عبور نهر الروبيكون مع جيشه إلا بإذن مجلس الشيوخ، وكان عبور يوليوس قيصر النهر هو المشهد الختام للجمهورية الرومانية التي سقطت في أتون الحرب الأهلية. بعد كل ذلك يأتي سؤال العدالة العامة، والذي أدى بعد نضالات وحروب لتحرير العبيد، ولمنح حق التصويت للنساء وللسود. كما يأتي سؤال «الإنجاز»، وهنا نقول إنه بالفعل ثمّة نماذج لأنظمة ديمقراطية فاشلة، وأنظمة استبدادية ناجحة، لكن الأغلب بالأرقام هي أن الدول الديمقراطية أنجح. نسعى للقاعدة لا الاستثناء. كما أنّ ثمّة نماذج لنجاحات مبهرة حقّقها حكام مستبدون، لكن الاستبداد الذي أنجز هو نفسه من أضاع إنجازه. هكذا فعل هتلر وموسوليني وإمبراطور اليابان هيروهيتو وغيرهم.

على جانب ثانٍ، من المهم التشديد على أن «الإنجاز» المستقر يرتبط بأنظمة استبدادية لديها ما قد نسميه «سلطوية سياسية»، بمعنى وجود مؤسسات وآليات رقابية داخلية، وليس حاكماً فرداً مطلقاً. يمكن قول هذا على الصين المعاصرة التي شهدت أوج نشلها ووفاة الملايين جوعاً في عهد الحاكم الفردي ماو، بينما تشهد نجاحها وهي تشهد انتخابات نزيهة بين نحو 90 مليون عضو في الحزب الشيوعي الحاكم، وتم تجريد الجيش من أدواره الاقتصادية. حدث سيناريو شبيه في الاتحاد السوفييتي بعد وفاة ستالين، إذ كان حكمه الدموي دافعاً لتطوير آليات مؤسسية بالحزب الشيوعي أقرب للحكم الجماعي. فليكن الحاكم مُنجزاً أو غير منجز، ولنقيم ذلك بالأرقام دون انحيازات، وهذا لن يغيّر من معاناة مسجون ظلماً لأسباب سياسية أو غير سياسية، أو من مأساة أسرة فقدت عائلها بسبب مشادة مع ضابط شرطة. الديمقراطية تحمي حياتنا وأموالنا أولاً.

الإعلام السوري المعارض... متى أوان التغيير؟

عمر الشيخ إبراهيم

كان للثورة التكنولوجية في مجال الإنترنت والهواتف المحمولة والتطبيقات الذكية، خصوصاً وسائل التواصل الاجتماعي، أثر كبير في انطلاق مسيرة التغيير في الوطن العربي، ابتداء من تونس، فقد وفرت هذه الوسائل بيئة أكثر أمناً من الواقع، وكسرت هيمنة الأنظمة على توجهات الناس، والتحكم بارائهم، وفيما بعد، مع انتشار حركة التغيير وتوسّعها، ظهر شكل جديد من الإعلام، اصطلح على تسميته الإعلام البديل أو المستقل، في محاولة لتمييزه وتمايزه عن إعلام الأنظمة، إلى جانب منصّات أخرى، أعلنت عن تبنيها وانحيازها إلى قيم التغيير الديمقراطي، ما جعل من الإعلام وسيلة التغيير وأداة في الصراع بين القوى المحلية والقوى الدولية.

وفي تخصيص الحديث عن دور الإعلام (الثوري والمعارض) في الثورة السورية، يمكن القول إن خطاب المظلومية هو الذي سيطر على مجمل خطاب تلك المنصات، وربما مؤسسات المعارضة ورموزها، هو الملهم لهذه المنصات، بتبني هذا الشكل من الخطاب، عبر بياناتها وتصريحاتها منذ بداية الثورة، وما زال كثير منهم يكرّرها.

لقد أغرق الإعلام المعارض والثوري شاشاته ومنصاته بفيض من الضيوف والمواد التي ترسخ خطاب المظلومية، اعتقاداً منه أنها الاستراتيجية الأنجع لإدانة النظام في سورية، وتعريته أمام حاضنته وأمام المجتمع الدولي. والحقيقة أن هذه الاستراتيجية أحدثت آثاراً عكسية على قضية السوريين، فقد نجح النظام، وفق خطة محكمة، في رفع عتبة الألم إلى الحد الذي لم تعد حاضنته، وكذلك الرأي العام الدولي، يشعران به، لا بل دفعهم إلى استساغة رؤية الدماء والدمار والتسليم بالإجرام الذي يقترفه وكأنه أمر اعتيادي لا جديد فيه، لا بل أيضاً تحميل المقتول ذنب مقتله، تماماً كما روّج الكيان الصهيوني جرائمه بحق الشعب الفلسطيني. وأخذنا نسمع من يلوم الضحية ويصف مقاومة الاحتلال والظلم بانه انتحار، لا بل جنون، في ظل عدم التكافؤ في القوة والسلاح بين الطرفين.

ويبدو أن تبني الإعلام السوري المعارض هذا الخطاب كان الملجأ من الاستحقاقات التي وجد القائمون عليه، والعاملون فيه، أنفسهم في مواجهتها، من دون أن يكون لديهم تقدير دقيق لأهمية هذا الحراك السوري، محلياً وإقليمياً ودولياً، وفي غياب شبه تام لأية استراتيجية أخرى للتعاطي مع هذا الزخم الإخباري والأحداث الكبيرة والسريعة التي تجرى. كذلك وجدوا أنفسهم أمام واقع ميداني صحافي مليء بصور القتل والتعذيب والتدمير، لم يستطيعوا توظيفها بشكل ناجح، بل لم يتدخلوا فيها وتركوها، في أحيان كثيرة، مادّة عذراء، لتعرض على الشاشة كما هي، وتتبع عرضها باستضافة ضيوف يكرّرون، في مداخلاتهم، حديثاً تطغى عليه الإنشائية والانفعالية إلى درجة يشعر معها المشاهد بأنه أمام حفلة نواح، أتعبت فئة وسئمت منها فئة أخرى، اختلط فيها دور المسؤول والمحلل، فتجد الأول يحلل، بينما يفترض به إعطاء معلومات، كما تجد الثاني يسرد معلومات سرية، لا ندري كيف حصل عليها وما سندها، ويصدقه المشاهد ويسلم بحديثه على أنه حقيقة. أحد أسباب هذا التخبط افتقار غالبية الكوادر العاملة في الإعلام السوري المعارض إلى المنهجية والخبرة، مروراً بالتدريب والتطوير. ولا تطلق المقالة هذا الأحكام، بل تصف الواقع، فمع اندلاع الثورة السورية انكفأ غالبية الصحافيين والإعلاميين، أصحاب الكفاءة والخبرة، عن الانخراط إلى الثورة ونقل مجريات أحداثها، ولهم أسبابهم الموجبة في هذا الانكفاء الذي أحدث فراغاً كبيراً، وخصوصاً في تغطية الجانب الميداني لهذا الحراك الشعبي الواسع، وإظهاره

> يكون الإعلام أكثر تأثيراً كلما كان أكثر تنوعاً وأدق تخطيطاً وأقرب إلى الناس

للعالم، ما اضطر فئة من الشباب إلى ملء هذا الفراغ، من دون أن يكون لديهم أدنى درجات التأهيل العلمي والعملي الصحافي. ومع حاجة الإعلام العربي والدولي الماسّة لأية صور ومعلومات من الداخل السوري، تم تلقف هؤلاء الشباب (اصطلح على تسميتهم فيما بعد بالناشطين)، وعرض موادهم من دون الالتزام بمعايير الجودة والحرفية والمهنية، لأنه لم يكن هناك بديل، والحدث لا ينتظر. الحقيقة أن هؤلاء الناشطين الصحافيين كان لهم أثر كبير جداً في إظهار حقيقة ما يجري إلى الخارج، وقد كان غالبيتهم فدائيين في نقل الواقع، من دون توفر حد أدنى من إجراءات السلامة، ما أدى إلى ارتقاء عدد كبير منهم شهداء الكلمة والحقيقة. وقد شكل ظهورهم، في تلك اللحظة التاريخية، حلاً إسعافياً لوضع طارئ، كان لا بد من التعامل معه، بغض النظر عن النتائج المترتبة عليه. ولكن فيما بعد، عندما انتقل هؤلاء إلى العمل في المؤسسات والمنصات التي بدأت تتأسّس، كان لزاماً أن يتم تأهيلهم علمياً وعملياً بشكل يصقل الخبرات التي اكتسبوها في الميدان، ويملأ الفجوات المعرفية لديهم عن العمل الصحافي.

ولكن يبدو أن هذه المرحلة تم القفز عنها في منصّات عديدة، أو تم المرور بها سريعاً، لأسباب كثيرة، ما انعكس سلباً على جودة المنتَج الإعلامي، وعلى وضوح الرسالة الإعلامية. كما ساهم في ذلك غياب التخطيط الاستراتيجي، وليس اليومي التفصيلي، عن هذه المنصات. لا بل إن غالبية إدارات هذه المنصات لا تحتوي هياكلها على إدارة التخطيط، بل لا تؤمن بها، وتعتبرها ترفاً. ببساطة، لأن أغلب أصحاب القرار في هذه الإدارات من النمط التقليدي في التفكير، وبعضهم متأثر بالمنهجية التي تُدار بها مؤسسات الأنظمة الإعلامية، إذ إن المهم العمل وفق مبدأ الأمان والسلامة، مع إغلاق باب الإبداع والتفكير خارج الصندوق، بحجج عدم المغامرة والنضج، وعدم تقبل المشاهد هذه الأفكار، من دون ما أدى إلى ارتقاء عدد كبير منهم شهداء الكلمة والحقيقة.

أوكرانيا... أشباح الماضي على الأبواب

محمود الريماوي

ترسل موسكو عشرات الآلاف من جنود وحداتها العسكرية على مقربة من الحدود الأوكرانية يوم 30 الشهر الماضي (مارس/ آذار)، وتتبع ذلك بتصريحات للخارجية الروسية أن روسيا حرّة في تحريك قواتها كما يحلو لها على أراضيها، وتحذر من التصعيد في أوكرانيا، ومن حرب أهلية في هذا البلد. وهي بذلك تلوم البلد الجار المستضعف الذي كان في ما مضى جزءاً من جمهوريات الاتحاد السوفياتي، والذي استقل في العام 1990 عن المنظومة، مع غيره من الدول التي كانت في الفلك السوفياتي. ومنذ لها على الانضمام!)، على الرغم من المطالبات البرلمانية والشعبية بانضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الغربي. ومنذ ذلك التاريخ، لا تغفر موسكو للأوكرانيين عزل يانوكوفيتش، وتتوعدهم بمزيد من الضغوط، وزعزعة استقرار هذا البلد. وذلك على شاكلة الحرب التي شنها الروس على المدنيين السوريين والمرافق، وعلى غرار التدخل الروسي في ليبيا، عبر جيش المرتزقة فاغنر، لتنصيب الساعدي القذافي المطلوب للجنائية الدولية رئيساً للبلاد، وذلك انتقاماً من الشعب الذي أطاح والده العقيد معمر. وهو ما يفسّر التحرّكات العدائية الدورية التي تُقدم عليها موسكو، لتذكير الأوكرانيين بأنهم يقعون تحت رحمة البلد الكبير، وبأن من الطبيعي أن تخضع أوكرانيا لروسيا، مثل بعض دول المنظومة السابقة، وذلك لأن روسيا أكبر بكثير، بمساحتها وعديد جيشها وبقدراتها العسكرية، وبما لا يقارن مع أوكرانيا، مع أنها في المساحة من أكبر دول أوروبا وتضم 44 مليون نسمة.

ترفض موسكو فكرة انضمام أوكرانيا إلى حلف الأطلسي، وتعتبر ذلك خطوة عدائية في حال وجود قوات ومعدات أطلسية على حدودها. وبينما يبدو هذا الرفض على قدر من الوجاهة، بالنظر إلى الرواسب الباقية والذيول المتحرّكة للحرب الباردة بين القطبين، السوفياتي والأميركي، إلا أن موسكو تنتهج سلوكاً يقوم على وضع هذا البلد تحت التهديد الدائم، ورفض الاعتراف بإرادة الأوكرانيين في تدبير شؤونهم، بما في ذلك اختيار نظامهم وقياداتهم السياسية، كما تنكر على أوكرانيا الحق السيادي، عندما وجد نفسه في السلطة، تحالف مع خصومه في حزب النهضة، تاركا قوى اليسار خارج المعادلة. وفي 2014 – 2019، كان في وسع قوى اليسار أن تعيد بناء ذاتها، وتقنع الشارع باختياراتها، في ظل فشل شريكي الحكم (حزب النهضة ونداء تونس) في تحقيق أي منجز اقتصادي، وفي ظل حالة من عدم رضا الشارع، إلا أنه فشل مرة أخرى في استغلال الفرصة التاريخية التي أتيحت له، بل وانتهى به الأمر إلى مزيد من التشظي والانهيار، الأمر الذي أفضى إلى تحوّل صوت الناخب الباحث عن بدائل جديدة لتصب في خانة بدائل شعبوية، من دون برامج، ولا توجهات واضحة.

تخلى جانب مهم من قيادات اليسار عن النضال الاجتماعي والتواصل مع الجماهير الشعبية، كما يفترضه الخطاب اليساري الحقيقي، لتصبح مجرّد يسار ثقافي، يكتفي بالتشطيب على الأمهات العازبات، وقضايا المثلية، ومناهضة الهوية العربية الإسلامية، قد أفقده اهم عامل مرجّح، وهو الدفاع عن المسحوقين اجتماعياً، وتبني مشاغل المعطلين، وطرح بدائل اقتصادية جديدة، والحد من تغول الرأسمالية المتوحشة التي استفادت من حالة الانفلات.

التونسي التموقع وبناء ذاته، وأخذ موقع مؤثر في صناعة السياسة. وإذا كانت التيارات الإسلامية قد استفادت من مظلوميتها زمن الاستبداد لتكتسح الانتخابات الأولى (أكتوبر/ تشرين الأول 2011)، فيما استفادت قوى الثورة المضادّة وبقايا النظام السابق من فشل الأداء الحكومي للقادمين الجدد بعد الثورة، لتحصد الأغلبية في الانتخابات الثانية (أكتوبر 2014)، فقد كان من المؤمل أن ينال اليسار فرصته، ويفوز في الانتخابات الثالثة (أكتوبر 2019)، غير أن شيئا من هذا لم يحصل، بل فشلت القوة الحزبية الأساسية التي تمثل اليسار، أي الجبهة الشعبية، فشلت في دخول البرلمان، بل عجزت حتى عن الحفاظ على وحدتها التنظيمية.

المشهد السياسي التونسي اليوم، وفي غياب اليسار الاجتماعي، جعل الصراعات البرلمانية تنزاح نحو قضايا خلافية، مثل قضايا الهوية، ولم يعد هناك طرح مغاير في المجال الاقتصادي، فمنوال التنمية التونسي ما زال هو ذاته متوارثا منذ زمن حكم الرئيس السابق بن علي. وعلى الرغم من إدراك الجميع أن هذا النموذج الاقتصادي كان فاشلا، بل كان السبب المباشر لاندلاع الثورة التونسية في 17 ديسمبر/ كانون الأول 2010، إلا أن الجميع لا يقدّم طرحا مختلفا، بل ظلت المسألة الاقتصادية مجالا غائبا عن أذهان قادة الأحزاب ممن يحرصون على التنازع على المواقع والوزارات.

غير أنه لا يمكن أن ننفي أن اليسار ذاته قد لعب دورا في تدمير ذاته، من دون وعي منه، من خلال أدائه السياسي وسوء تقديره المرحلة، وربما اقتناعه بأنه مجرّد نخبة لا يمكنها أن تكون بديلا للحكم. ففي الفترة 2011 - 2013، أي في أثناء حكم الترويكا، تموقع اليسار ضمن حلف سياسي مع بقايا النظام السابق، بقيادة الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، ولم يسع إلى التمايز عن الأطراف المتصارعة، ويطرح نفسه بديلا لها. وما حصل أن

> تخلي جانب مهم من قيادات اليسار عن النضال الاجتماعي والتواصل مع الجماهير الشعبية

(كاتب تونسي)

كاريكاتير سعد المهندي

الجوع سيد موائد الإفطار في دمشق

ميسون شقير

قالت المتحدثة باسم برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، جيسيكا لوسون، لوكالة الأنباء برس لأنباء، إن ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بمختلف أنواعها، في سورية، وصل إلى أربعة عشر ضعفاً، بالمقارنة مع أسعارها قبل أزمة البلاد. كما ارتفع سعر السلة الغذائية التي يعتمدها البرنامج بنسبة 107%، وهذا هو أعلى ما سجل طوال عمل المنظمة في كل العالم.

وجاء في رؤيا يوحنا أن الأربعة القاهرين للبشرية هم الوباء والحرب والجوع والموت. وسورية التي مر بها القديس يوحنا، ونشر رسالة السلام، ودفن جثمانه فيها في الجامع الأموي، تعيش حاليا هذه البنود القاهرة بكل جدارة، وبكل قهر ربما لم يعرفه التاريخ الحديث في مكان في العالم. ويأتي رمضان، شهر الخير والبركة والحب والسلام، شهر الصوم عن الطعام والشراب، وعن الآثمة والنميمة والغش، شهر التذكير بإنسانية الإنسان، والصوم عن الشهوات وعن مغريات الجسد، يأتي إلى السوريين ليجعل مصائبهم أوضح وأشدّ وجعا، فالجائع الذي لا يجد الخبز طوال أشهر السنة كيف يصوم؟ وهل يمكن أن يكون صوم شهر رمضان، الشهر الذي يحسّن شكل الحياة وشكل العلاقات الاجتماعية، صوما عن الحياة، وهو جوع يعلي مستويات الجريمة إلى درجة لم تعرفها سورية منذ وجدت.

تفيد التقارير بأن أسعار المواد الغذائية في أسواق دمشق سجلت ارتفاعاً خيالياً مع اقتراب شهر رمضان، فسعر الأرز والمعلبان ارتفع بنسبة 33%، كما ارتفع سعر الزيوت والسكر بنسبة 18%. وسجل كيلو المعكرونة 3400 ليرة سورية، وسعر ليتر واحد من الزيوت النباتية 9500 ليرة سورية، وسعر ثماني كيلوغرامات من السمنة 80 ألف ليرة، علما أن هذه المواد متطلبات أساسية لطعام فقير بالفيتامينات والبروتينات والمعادن، وحتى السكريات اللازمة لوجبة الإفطار، ليستعيد جسم الصائم حيويته. أما عن أسعار الفواكه فحدث ولا حرج، فكيلو البرتقال بأربعة آلاف ليرة، والحبة منه بألفين وكذلك سعر الحبة من التفاح والموز. وإذا ما جئنا إلى الحلويات التي كانت من أهم ميزات موائد رمضان السورية وأشهاها، فسعرها حلق فوق الغيوم، حيث وصل كيلو المبرومة التي تشتهر بها سورية إلى مائة ألف ليرة سورية، أي ما يزيد على راتب أستاذ في الجامعة، ووصل سعر كيلو الشوكولاتة الفاخرة التي باتت من المتسيدات إلى ما يساوي ضعفي راتب أستاذ في جامعة دمشق.

اليوم، وبعد عشر سنوات من أول مظاهرة سورية قالت «الموت ولا المذلة»، وقالت «الشعب السوري موجوعان، الشعب السوري بدو كرامة»، اليوم وحده الجوع هو الطعام الرخيص الثمن، والمتوفر للجميع في سورية الأسد، هو سيد موائد رمضان من دون منازع.

وحده انقطاع المواد النفطية هو الطاقة التي تسير عليها مركبات البلد، ووحدها العتمة هي ضوء الليالي المظلمة، ووحده النقص الحاد في الدواء باسعاره الصاروخية، هو المتوفر في الصيدليات، والنقص المرعب لأجهزة التنفس الصناعي، وهي طريقة المعالجة لمرض فيروس كورونا الذي يرقص في بيوت السوريين، مع الخوف والجوع وارتفاع الحرارة المصاحب لملاصية، وارتفاع الأسعار المصاحب لكلمة سيادة الرئيس العصماء والبكماء والخرساء التي لا تفهم منها شيئا.

السوري أول من زرع القمح على هذا الكوكب، وأول من حصده، ومن طحنه، وخبزه، يموت من الجوع، فقط لأنه تجرّأ يوما على الحلم ببلد تسوده المواطنة والديمقراطية، بلد لا تحكمه أجهزة المخابرات، ولا تبتلعه العائلة الأسدية.

(إعلامية سورية في مدريد)

أين اختفى اليسار التونسي؟

سمير حمدي

عندما ظهرت قوى اليسار في تونس، بتشكيلاتها المختلفة، كان رهانها الأساسي النضال من أجل الطبقات الأشد فقرا وبؤسا، وكانت الالافتة الاجتماعية هي الأكثر حضورا، أمر يمكن استنتاجه بيسر من خلال خطاب القوى اليسارية منذ ستينيات القرن الماضي، وصولا إلى بدايات القرن الجديد، فما الذي جعل اليسار الاجتماعي في تونس يتراجع وينكمش سياسيا وإعلاميا، إلى حد مبالغة بعضهم من خلال التأكيد على تلاشيه؟

بداية، لا يمكن أن ننفي حضور قوى اليسار في تونس وتأثيرها الثقافي ووجودها في الجامعات والنقابات، وقد كانت هي الصوت الأعلى والأشد وقعا في معارضة نظام الحبيب بورقيبة طوال عقدي الستينيات والسبعينيات، وكانت، في الغالب الأعم، تركز على قضايا بناء الدولة الوطنية والتحرّر من هيمنة الاستعمار، وصولا إلى نظام اقتصادي واجتماعي أكثر عدلا من خلال بناء نظام اشتراكي، ينفي كل أشكال الاستغلال الرأسمالي.

كانت لهذا الخطاب جاذبيته في صفوف الطلبة والمثقفين، بالإضافة إلى حضور نسبي ضمن النقابات، على الرغم من أن اليسار فشل فعليا في التمدّد ضمن مجاله الحيوي، أعني الطبقة العاملة التي كان يبشر بخلاصها من الاستغلال، وحالة الاستلاب الاقتصادي التي تعانيها. غير أن اليسار ظل يعاني، وعلى امتداد تاريخه، من ظاهرتين: أولاهما حالة الفصائلية المفرطة والتشظي الحزبي الذي جعل الساحة تكتظ بأحزاب بمسميات يسارية من دون قواعد. والمشكل الثاني عجزه عن إيجاد تصور واضح لقضية الهوية والموقف من الدين، وهو ما كان دوما خاصرة رخوة يهاجمه من خلالها خصومه، خصوصا من المنضوين تحت التيارات الإسلامية والقومية.

بعد الثورة، كان من الممكن أن يعيد اليسار السبسي، عندما وجد نفسه في السلطة، تحالف مع خصومه في حزب النهضة، تاركا قوى اليسار خارج المعادلة. وفي 2014 – 2019، كان في وسع قوى اليسار أن تعيد بناء ذاتها، وتقنع الشارع باختياراتها، في ظل فشل شريكي الحكم (حزب النهضة ونداء تونس) في تحقيق أي منجز اقتصادي، وفي ظل حالة من عدم رضا الشارع، إلا أنه فشل مرة أخرى في استغلال الفرصة التاريخية التي أتيحت له، بل وانتهى به الأمر إلى مزيد من التشظي والانهيار، الأمر الذي أفضى إلى تحوّل صوت الناخب الباحث عن بدائل جديدة لتصب في خانة بدائل شعبوية، من دون برامج، ولا توجهات واضحة.

تخلي جانب مهم من قيادات اليسار عن النضال الاجتماعي والتواصل مع الجماهير الشعبية، كما يفترضه الخطاب اليساري الحقيقي، لتصبح مجرّد يسار ثقافي، يكتفي بالتشطيب على الأمهات العازبات، وقضايا المثلية، ومناهضة الهوية العربية الإسلامية، قد أفقده اهم عامل مرجّح، وهو الدفاع عن المسحوقين اجتماعياً، وتبني مشاغل المعطلين، وطرح بدائل اقتصادية جديدة، والحد من تغول الرأسمالية المتوحشة التي استفادت من حالة الانفلات.

(كاتب تونسي)

> تخلي جانب مهم من قيادات اليسار عن النضال الاجتماعي والتواصل مع الجماهير الشعبية

لعبة شدّ حبال «باردة»

حسام كنفاني

حال المواجهة القائمة اليوم، سياسياً، بين الولايات المتحدة وروسيا، تذكّر بشكل كبير بأجواء الحرب الباردة، مع فوارق أساسية مرتبطة بحالة الصعود والهبوط التي تعتري طرفي المواجهة، وهو حال مخالف لما كان عليه الوضع في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وهو ما لا بد أن يؤخذ في الحسبان في التعاطي مع تطورات التصعيد القائم بين موسكو وواشنطن، والذي لن يتجاوز إطاره السياسي والاقتصادي إلى العسكري، لكثير من الاعتبارات.

الفوارق القائمة بين المرحلة الحالية وزمن الحرب الباردة الأصلية تبدأ من الجانب الروسي الذي يحاول إعادة بسط سلطاته على ما كان سابقاً الحديقة الخلفية للاتحاد السوفييتي، وهو ما يفعله حالياً على الحدود الأوكرانية إضافة إلى ما حققه في بيلاروسيا وغيرها من الدول التي باتت تدور في فلك النظام الروسي البوتيني. وأكثر من ذلك، وعلى خلاف ما كان عليه الوضع سابقاً، فإن روسيا ترى نفسها في مرحلة صعود سياسي يتخطى محيطها الجغرافي. فالنفوذ الروسي يتمدد في أكثر من منطقة، ولا سيما في الشرق الأوسط وأفريقيا، بعدما دخلت موسكو طرفاً أساسياً في الأزمة السورية، وعملها على لعب دور في الوضع الليبي، إضافة إلى أدوار أخرى في الداخل الأفريقي، مستفيدة من الانكفاء الأميركي الذي بدأته إدارة باراك أوباما.

موسكو لم تكتف بذلك، بل عمدت إلى تسجيل نقاط إضافية في الداخل الأميركي عبر عمليات القرصنة التي عمدت من خلالها إلى محاولة التأثير على نتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية، سواء التي كانت قائمة بين دونالد ترامب وهيلاري كلينتون أو التي واجه فيها ترامب الرئيس الحالي جو بايدن وخسر فيها. الأمر الذي يعد أحد الأسباب الرئيسية لحال التوتر حالياً بين موسكو وواشنطن، خصوصاً أن الأخيرة باتت تشعر بخطورة الانتهاكات الروسية التي تكشف عري الأمن القومي الأميركي، على الأقل على الصعيد الرقمي، وما له من انعكاسات لاحقة على الترسانتين العسكرية والاقتصادية.

في المقابل، تعيش الولايات المتحدة حال تقهقر غير مسبوق، داخلياً وخارجياً. فإضافة إلى تأثيرات جائحة كورونا على الاقتصاد الأميركي، فإن ما خلفته الانقسامات خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة، جعل من أولويات الإدارة الجديدة إعادة رص الصفوف الداخلية، وإبقاء الملفات الخارجية في المرتبة الثانية من الاهتمامات، وهو ما يظهر من خلال الأشهر الأولى من عهد جو بايدن. فالإدارة الحالية تسير على خط عهد أوباما في الاستمرار في سياسة الانكفاء في الملفات الخارجية، مدفوعة بما سبق ذكره في ما يتعلق بالأولويات الداخلية، وهو ما تستغله موسكو على أحسن ما يرام. لكن مع ذلك تعمد الولايات المتحدة إلى محاولة تجاهل صعود القوة الروسية والتصرف كأنها ما تزال القوة العظمى الوحيدة في العالم، وهو ما تترجمه عبر العقوبات المتتالية التي يتم فرضها على أفراد وكيانات روسية لأسباب متعددة. ورغم التأثير غير القليل لهذه العقوبات، إلا أنه وبسبب خسارة الولايات المتحدة للصدارة المطلقة للقوى العظمى في العالم، بات بالإمكان التحايل عليها بطرق مختلفة، خصوصاً بالنسبة إلى روسيا، التي بات لديها ساحات نفوذ خارجية متعددة.

هذه المواجهة، بأشكالها المختلفة، تعطي الانطباع أننا نعيش مرحلة حرب باردة جديدة، حتى في ما يتعلق بالتحضير للقمم التي تجمع رئيسي الولايات المتحدة وروسيا. إذا باتت مشابهة بشكل كبير لما كان يحدث في إطار العمل على جمع رئيسي أميركا والاتحاد السوفييتي، وهو ما عكسه إعلان فنلندا استعدادها لاستضافة قمة بين بايدن وبوتين لمحاولة تخفيف الاحتقان بين البلدين.

لكن هذه الأجواء، وإن كانت مشابهة للحرب الباردة، فإنها لم تصل إلى أن تكون حرباً باردة فعلياً، في ظل عدم وصول طرفي المواجهة إلى مرحلة الندية، رغم مرورهما بمرحلتي الصعود والهبوط. الوضع اليوم هو محاولة إثبات وجود للطرفين، وشد حبال لن يصل إلى الصدام.

التحرّر من «القائد ألفا»

بيار عقيقي

عشية بدء أعمال مؤتمر الحزب الشيوعي الكوبي، أمس الجمعة، تطرّقت وكالات الأنباء إلى الحدث، الذي عدا كونه سيُنهي مسيرة طويلة من حكم آل كاسترو في البلاد والحزب، إلا أنه أضاء على نقطة بالغة الأهمية. أجرت وكالة فرانس برس تحقيقاً تحدثت فيه مع ريغوبيرتو سيلوريو، وهو مزارع انضمّ إلى الثوار بقيادة فيدل كاسترو. لم يتحدّث سيلوريو عن «إيمانه بالقضية»، ولا عن «كيفية فهم الثورة في الممارسات اليومية»، ولا حتى عن «كيفية إدارة الحزب البلاد إدارياً وسياسياً»، كل ما ذكره كان «ما يقلقني أن الحياة دائماً الرجال هم من يحدّدونها، وهنا لم يولد بعد فيدل آخر». كان الرجل واضحاً وبديهياً في حديثه عن فيدل كاسترو، وفي بساطته كثافة الاعتقاد بقدرة الرئيس الراحل على تطويع الأمور لصالحه. إيجابية لم سلبية. لم يكن فيدل كاسترو سوى نسخة كوبية عن «القائد ألفا»، الذي ينضمّ إليه الجميع في سبيل قضية ما. وإذا كان «ألفا» هو الزعيم الأول في عالم الذئاب مثلاً، وقادرٌ على جرّ القطيع إلى معارك في سبيل الحصول على القوت والمساحات، إلا أنه لدى الإنسان يكون القائد عادة هو «المتمتع برؤى استراتيجية وقيادية»، كما «يهابه الخصوم والأعداء»، ناقلاً «مجتمعه من حال إلى حال». هنا، تبدو الأيدولوجيات أمراً ثانوياً أحياناً، لأن طبيعة المجتمعات مختلفة بين بلاد وأخرى، لا لأسباب تمييزية، بل لأسباب ناجمةٍ عن الجيوبوليتيك أولاً.

وهو ما تجلّى أيضاً في كوبا. فسيلوريو، الذي كان في العاشرة من عمره حين انتصرت ثورة فيدل كاسترو وتشي غيفارا على فولخنسيو باتيستا عام 1959، يعيش في شقة صغيرة في العاصمة هافانا، مع أقربائه، له، مشكّلاً الدليل الناصع على الولاء للقائد القوي لا للأيديولوجيا، بقوله «لم أفهم أبداً ما هي الاشتراكية، ولم تكن تثير اهتمامي، لكنه قال (فيدل كاسترو) اشتراكية وهكذا كانت».

قال كاسترو ذلك فحسل. انتهى الموضوع. لا يتعلق الأمر بالحق أو عكسه، بل بمدى سيطرة «القائد ألفا» على الجمهور. وهو أمر تقليدي في التاريخ السوسيولوجي للبشرية، اعتماداً على منطق القبيلة في الحقبات الأولى للبشرية، قبل تطوّرها إلى نظم وقوانين تعزّز الفوارق الطبقية الناجمة عن هرمية السلطة بدءاً من «ألفا». لكن جماد هذه القوانين وإجحافها وعدم مرونتها أفسح المجال لقيام انتفاضاتٍ وثورات، سياسية ودينية، تحوّل بعض منها إلى نسخة أخرى من النظام السلطوي، مكرّساً منطق «القائد ألفا»، لكن بعضاً غير قليل تحوّل إلى ترسيخ قوة القانون على حساب «ألفا»، ففي بلدان كثيرة، سواء في اسكندنافيا وحتى الولايات المتحدة، لا يمكن لـ«القائد ألفا» المُنتخب بموجب الشعب والحاكم بقوة الدستور، أن يُمعن في ظلمه وإلا يُطاح. مع العلم أن بعض «قادة ألفا» نجحوا في نقل مجتمعهم من مكان إلى آخر، فقط لاعتمادهم على تنظيم القوانين، لا عبادة الأشخاص.

التمسّك بـ«القائد ألفا» في عالمنا نابع من أمرين: حاجة الشعوب إلى زعيم يقودها بسبب خشيتها من «مستقبل مجهول» يزيّنه لهم هذا القائد، في ظلّ إجحامه عن تطوير القوانين الناظمة للمجتمع، مكرّساً جزئية الخوف في قلوب مواطنيه. وحاجة دول الجوار أو العالم لمثل هذا القائد في بلد ما، لتمرير سياساتها واستثماراتها، وفقاً لحساباتها التي تتجاوز القوانين في بلادها، المتحرّرة من سطوة «القائد ألفا». لا يُمكن تحرير أي مجتمع من هذه الازدواجية سوى بالسعي إلى نصر القوانين المرنة، التي تتبدّل وفقاً لحاجات المجتمع، لا إلى ترسيخ شعار «بالروح بالدم نفديك». هذه العبثية قاتلة. فـ«القائد ألفا» لم يعانِ قط في حياته من جوع وفقر ونقص في الطبابة والتعليم، عكس الباقي. وإذا كان الوضع «طبيعياً» في بداياتنا، بوصفنا بشراً، وفقاً لنظومة التطور، إلا أنه بات غير طبيعي الآن، بل حالة مرضية تستوجب المعالجة.

أوكرانيون كييف يحتفلون بالذكرى السابعة لإطاحة يانوكوفيتش في 2021/2/18 (فرانسين برس)

أزمة سد النهضة... إلى أين؟

حسن نافعة

دخلت أزمة سد النهضة مرحلة جديدة، قد تفضي إلى مواجهة عسكرية بين إثيوبيا، من ناحية، وكل من مصر والسودان، من ناحية أخرى، فقد أعلنت إثيوبيا، قبل أسابيع، أنها ستقوم بالملء الثاني لخزان السد في موعده المحدد، شهر يوليو/ تموز المقبل، سواء تم التوصل إلى اتفاق حول الملء والتشغيل أو لم يتم، الأمر الذي أثار ردود فعل غاضبة، ربما أكثرها وضوحا ما صدر عن الرئيس عبد الفتاح السيسي أن «حقوق مصر في مياه نهر النيل خط أحمر»، وأن «كل الخيارات ستكون مفتوحة إذا ما تم المساس بحقوق مصر المائية». ما يشير بوضوح إلى أن مصر لن تتردّد في اللجوء إلى الخيار العسكري، إذا استمرت إثيوبيا في موقفها المتعنت.

يعتقد بعضهم أن أزمة سد النهضة تتعلق بتوزيع مياه نهر شحيح الموارد، وهذا خطأ شائع، فعدد الدول المشاطئة لنهر النيل، أطول أنهار العالم قاطبة (6650 كلم)، وأحد أهم مصادر المياه العذبة فيه، يبلغ 11 دولة، بعضها يخترقها مساره، وأخرى توجد على أرضها منابعه، وثالثة تجري عبر أراضيها روافده. ولا تشمل الأزمة الحالية كل دول الحوض، وإنما تقتصر فقط على إثيوبيا، إحدى دول المنبع، وكل من السودان ومصر دولتي المصب. فكل دول الحوض، باستثناء مصر والسودان، لا تواجه عجزا في احتياجاتها من المياه، أما الأخرى فلديها ما يكفيها وزيادة، حيث معدل هطول الأمطار عندها يتراوح بين 100و1500 ملم في السنة، بينما لا يتجاوز في شمال السودان وكل مصر 20 ملم في السنة، الأمر الذي يضطر مصر إلى الاعتماد في 97% من احتياجاتها المائية على مياه نهر النيل، والسودان على 77% من احتياجاتها. وربما يكون مفيدا هنا التذكير بأن حصة مصر والسودان معا من مياه نهر النيل لا تتجاوز 74 مليار متر مكعب، بينما يسقط على هضبة الحبشة وحدها حوالي 900 مليار متر مكعب سنويا في المتوسط، ما يعني أن كمية المياه التي تصل إلى مصر والسودان معا لا يزيد حجمها على 8% من كمية المياه التي تسقط على الهضبة الحبشية.

إذا كانت الأزمة الراهنة لا تتعلق بشح موارد المياه، ولا تشمل كل دول حوض نهر النيل، فما هي إذن أسبابها ودوافعها الحقيقية؟ لفهم طبيعة تلك الأزمة وأبعادها، يتعين النظر في ثلاث قضايا أساسية: حقوق الأطراف الثلاثة المتصارعة، أو بالأحرى ما يدّعي كل طرف أنها حقوقه المشروعة التي لا يحق لأحد المساس بها. المرجعيات التي تستند إليها تلك الادعاءات، خصوصا القانونية منها. الخيارات والبدائل المتاحة أمام أطرافها، وكذلك المدى الذي يمكن أن يذهب إليه كل طرف في تعامله مع الأزمة.

تقول إثيوبيا إن لها الحق في التنمية، وهو حق يتفرع منه حق آخر لا يقل عنه أهمية، السيطرة على مواردها الطبيعية. ولذا تعتبر الأمطار التي تسقط على هضبتها، وتشكل نسبة كبيرة من حصيلة المياه المتجمّعة في النيل الأزرق، جزءا من مواردها الطبيعية التي يحق لها أن تستغلها بشكل منفرد، سواء في توليد الكهرباء أو في الزراعة أو في أي وجه آخر من الاستخدامات المتنوعة للمياه. بل يذهب الشطط بإثيوبيا إلى حد اعتقاد أن من حقها بيع فائض حاجتها من مياه الأمطار المتساقطة على أراضيها إلى كل من يرغب من الدول المجاورة أو غير المجاورة، تماما مثلما يحق للدول العربية أن تتصرف في استخدام وبيع النفط الذي تستخرجه من أراضيها بالطريقة التي تراها.

مصر والسودان لا تريان الأمر على هذا النحو، فهما لا ينكران حق إثيوبيا في التنمية، لكن اعتراضهما ينصبّ على ادّعاء إثيوبيا ملكيتها الخالصة والمنفردة للأمطار المتساقطة على هضبتها، والتي تسهم بالنصيب الأكبر من مياه نهر النيل الواصلة إليهما عند المصب. بل ويعتقدان أنه ليس في مقدور أحد على الإطلاق أن يشكّك في حقيقة أن نهر النيل دولي بامتياز، وأن الطبيعة وحدها هي التي رسمت على مدى آلاف السنين منابعه وروافده ومساره ومصبّه، ومن ثم فمياهه لا بد وأن تكون ملكية مشتركة لجميع الدول المشاطئة، تتحدد أنصبتها وحقوقها وفقا لقواعد القانون الدولي وحده، ومن ثم لا يجوز لدولة بعينها، حتى ولو كانت دولة المنبع أو الدولة التي تتساقط على أراضيها الكمية الأكبر من الأمطار المغذّية للنهر، أن تدّعي ملكيتها المنفردة لها، أو تعترض مسارها بطريقةٍ تلحق الضرر بالشركاء الآخرين.

كانت مياه النيل موضوعا لعدة بروتوكولات واتفاقيات ومذكرات دولية متبادلة، تم توقيعها في أعوام 1891، 1902، 1906، 1925، 1929، و1934، وهي اتفاقياتٌ لا تتعلق بتحديد حصص مياه نهر النيل أو توزيعها، وإنما تدور أساسا حول التزام دول المنبع وتعهدها بعدم إقامة اية سدود أو مشروعات، من شأنها الإضرار بدولتي المصب، أي بمصر والسودان، اللذين يعتمدان بشكل شبه كامل على مياه نهر النيل. بعبارة أخرى، تلزم هذه الاتفاقيات دول المنبع بضرورة أخذ رأي دولتي المصب مسبقا قبل الشروع في إقامة أية سدود أو مشروعات على نهر النيل. غير أن إثيوبيا تدّعي أن هذه الاتفاقيات لا تُلزمها، لأنها أبرمت في الحقبة الاستعمارية، وهي حجة مردود عليها لسببين رئيسين: أن الاتفاقيات التي أبرمت في تلك الحقبة ليست كلها معيبة، أو مشكوكا في إنصافها، بدليل اعتراف منظمة الوحدة الأفريقية باتفاقيات الحدود المبرمة في تلك الحقبة، واعتبارها ملزمة لجميع أطرافها. وبالتالي، يشكل إنكارها أو الخروج عليها انتهاكا للقانون الدولي. أن إثيوبيا بالذات لم تتعرّض للاستعمار إلا لفترة قصيرة جدا (1936 - 1941) هي فترة الاحتلال الإيطالي في عهد موسوليني. وكانت دولة مستقلة تماما، حين وقعت بملء إرادتها على اتفاق 1902 الذي يُلزمها بعدم إقامة سدود أو مشروعات على نهر النيل، إلا بعد الحصول على موافقة صريحة من دولتي المصب.

الاتفاق الوحيد المتعلق بتوزيع حصص المياه جرى توقيعه بين مصر والسودان بمناسبة تشييد السد العالي في مصر. ولأنه لا يمسّ مصالح أي طرف آخر، وينصبّ على توزيع كمية المياه الواصلة إليهما، بعد استيفاء الدول الأخرى احتياجاتها من مياه النهر، فمن الطبيعي ألا يلزم الاتفاق سواهما، ومن ثم لا يحق لأي طرف آخر، في الوقت نفسه، أن يعرقل التدفق الطبيعي للمياه المتجهة إليهما إلا بعد التشاور المسبق معهما، تجنبا لوقوع ضرر. ووفقا لهذا الالتزام الواضح القاطع، كان على إثيوبيا أن تحصل على موافقة كل من مصر والسودان قبل البدء في تنفيذ سد النهضة، لضمان أن يتم تشييده وفقا للموصفات الهندسية والفنية التي تمنع وقوع الضرر على دولتي المصب، غير أن إثيوبيا انتهزت حالة عدم الاستقرار التي مرّت بها مصر عقب اندلاع ثورة 25 يناير، للبدء في تنفيذ مشروع السد، ومن دون الحصول على موافقة مسبقة. وكان على الحكومات التي تعاقبت على حكم مصر منذ 2011 أن تتخذ موقفا أكثر حسما في مواجهة إثيوبيا، لإجبارها على وقف البناء في السد إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق تام وملزم حول المواصفات والاشتراطات الفنية، خصوصا ما يتعلق منها بالملء والتشغيل، لضمان عدم إلحاق ضرر بمصالحها. لكن، ولأسباب لا مجال للخوض فيها هنا، سارت الأمور في مسار آخر، كان من أبرز معالمه التوقيع عام 2015 على اتفاق إعلان المبادئ بين مصر والسودان وإثيوبيا.

> مصر والسودان لا ينكران حق إثيوبيا في التنمية، لكن اعتراضهما ينصبّ على ادّعاء إثيوبيا ملكيتها الخالصة والمنفردة للأمطار المتساقطة على هضبتها

> القضية لم تعد تنمية أو توليد كهرباء، وإنما تتعلق أكثر بالرغبة في التحكّم في كمية المياه المتدفقة نحو مصر والسودان

اللافت أن إثيوبيا تتصرّف، منذ ذلك الحين، وكأن هذا الاتفاق هو الوحيد المطروح على الساحة، وأنه يلغي كل ما سبقه من اتفاقات، وهذا موقف غريب حقا، فكيف لإعلان مبادئ يتصف بطبيعته بالعمومية، ولم تصدق عليه برلمانات الدول الموقعة، أن يلغي أو يحل محل اتفاقيات دولية نافذة المفعول؟ صحيح أن هذا الإعلان يعترف لإثيوبيا بالحق في بناء السد، تاسيسا على حقها في التنمية، لكنه ينصّ، في الوقت نفسه، على ضرورة ألا يتسبب البناء في أي ضرر جسيم للآخرين. كل ما تريده مصر والسودان الآن ترجمة هذا المبدأ إلى معاهدة دولية، تحدد كيفية ملء السد وتشغيله، وتضمن آلية قانونية ملزمة، يمكن اللجوء إليها في حال وقوع ضرر. وهناك سيناريوهات عديدة لوقوع الضرر، وفقا لآراء الخبراء، تتوقف على حجم الفيضان وفترات الجفاف، خصوصا الممتد منها. وعلى سبيل المثال، هناك منسوب معين من المياه يلزم توفره لتوليد الكهرباء من السد العالي، وبالتالي يمكن أن تتعرّض توربينات السد للتوقف عن العمل، إذا انخفض مستوى المياه عن هذا المنسوب المحدّد سلفا. هذا معناه أن لمصالح جميع الأطراف المشاطئة لنهر النيل مصلحة مشتركة في إخضاع جميع السدود المقامة على النهر إلى نظام عام متفق عليه للملء والتشغيل، خصوصا سد النهضة الذي يمكنه التحكّم في كمية المياه المتدفقة نحو مصر والسودان، غير أن إثيوبيا ترفض فكرة الاتفاق الملزم، وتصرّ على الاكتفاء بقواعد «إرشادية»، وهو ما يستحيل قبوله مصريا وسودانيا.

يعكس إصرار إثيوبيا على الملء المنفرد للمرحلة الثانية من خزّان سد النهضة سوء نية مبيتا، ويؤكّد أن القضية لم تعد قضية تنمية أو توليد كهرباء، وإنما تتعلق أكثر بالرغبة في التحكّم في كمية المياه المتدفقة نحو مصر والسودان، والتعامل مع المياه التي تسقط على هضبتها باعتبارها مُلكا خالصا يحق لها أن تتصرّف فيه كيفما تشاء، بما في ذلك بيع الفائض منه عن حاجتها لمن تشاء. وهذا معناه ببساطة تحكّم إثيوبيا في مصائر المصريين والسودانيين. ولا يثير موقف إثيوبيا المتعنت هذا مخاوف المصريين فقط، وإنما غضبهم أيضا. وتعتقد الغالبية الساحقة منهم أن حبال الصبر تجاه إثيوبيا طالت بأكثر مما ينبغي، وأنه آن الأوان لاتخاذ موقف أكثر حسما. وتصريحات الرئيس السيسي عن أن كل الخيارات أصبحت مفتوحة تعني أن العمل العسكري وارد. ولكن هل سيتم اللجوء إليه بعد أن يقع الضرر أم لمنع وقوعه؟ هذا سؤال لا يستطيع أحد أن يجيب عنه في اللحظة الراهنة.

(كاتب وأكاديمي مصري)

تخريب إسرائيلي لمفاوضات النووي الإيراني

أمجد أحمد جبريل

يشكّل الهجوم على منشأة نطنز النووية الإيرانية، في 11 ابريل/ نيسان الجاري، مؤشّراً مهمّاً على تصاعد الصراع الإسرائيلي الإيراني، واحتمال انتقاله إلى مساحةٍ جديدةٍ من «الحرب السيرانية» أو «الحروب غير التقليدية» عموماً، من دون التخلي عن مساحات الصراع التقليدية، وذلك في سياق سعي كلا الطرفين إلى تأكيد قدراته ومكانته الإقليمية، بوصفه «اللاعب الإقليمي الأهم» في الشرق الأوسط، الذي يجب أن تُراعي كل القوى الدولية مصالحه، خصوصاً أميركا والصين وروسيا، ما يؤكّد استمرار التنافس الدولي على المنطقة، في ظل معادلةٍ قد تعكس «تغلغلاً» صينياً، مقابل «انكفاءٍ» أميركي نسبي، مع احتمال عودة الدبّ الروسي إلى صراعاته «التقليدية» مع أميركا وأوروبا (حول قضايا: أوكرانيا، والقرم، والتجسس، وفرض العقوبات، وصراعات النفوذ والجيوبوليتيك).

وإذا كانت دولة الاحتلال تستند إلى الدعم الأميركي، وقدراتها التقنية العسكرية والاستخبارية «النوعية» وسياسة الاغتيالات، فإن طهران تحاول أن توظّف المتغيرات الدولية والإقليمية لتعزيز حضورها الإقليمي وموقفها التفاوضي مع الإدارة الأميركية، ولا سيما بعد توقيع «وثيقة برنامج التعاون الشامل بين الصين وإيران لـ25 عاماً»، في 27 من الشهر الماضي (مارس/ آذار)، وكذلك بعد انطلاق مفاوضات فيينا 6 إبريل/ نيسان الجاري، التي ترمي إلى إعادة إحياء الاتفاق النووي الإيراني، بوساطة أوروبية وتأييد صيني روسي واضح.

وفي سياق تحليل انعكاسات الصراع الإسرائيلي الإيراني، القديم/ الجديد، للهيمنة على الشرق الأوسط، وتداعياته على سياسات اللاعبين الدوليين والإقليميين وأدوارهم في المنطقة، يمكن إبراز أربع ملاحظات:

أولاها، تتعلق باستمرارية دور إسرائيل في الشرق الأوسط، وامتلاكها أوراق ضغط تساعدها في «التخريب/ التعطيل»، حتى تستجيب واشنطن لمطالب حليفها «الأوثق» في المنطقة؛ إذ تركّز إسرائيل، في هذه المرحلة، على تحجيم النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، وإظهار جهوزية جيشها لإمكانية تنفيذ خطط ميدانية إذا اقتضت الحاجة، كما قال وزير الدفاع بيني غانتس، 24 فبراير/ شباط الماضي؛ «إيران هي مشكلة المنطقة والعالم كله، لكنها تشكّل تهديداً كبيراً أيضاً لإسرائيل. لذلك سنعمل بالتنسيق مع الدول العظمى، وضمان أنه في حال تم التوقيع على اتفاق مع إيران، أن يؤدّي إلى وقف البرنامج النووي، ولوقف خطتها للتموضع في سورية».

وفي هذا الإطار، توظّف إسرائيل حرص إدارة جو بايدن على عدم مواجهتها علانية، وتجنب تكرار خلاف مشابه لما حدث إبّان توقيع لاتفاق النووي الإيراني عام 2015، في عهد باراك أوباما، ولا سيما مع استمرار نفوذ قوى اليمين الإسرائيلي والجماعات المؤيدة لها في الكونغرس.

ومن الأهمية بمكان تحليل التزامن بين خمسة متغيرات: زيارة وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن إلى إسرائيل. وقوع تفجير في منشأة نطنز النووية. عودة رئيس الوزراء الإسرائيلي، نتنياهو، إلى تضخيم «الخطر النووي الإيراني على بقاء إسرائيل ووجودها»، ليس نتيجة مصالح إسرائيلية أمنية بالضرورة، ولكن لمصلحة سياسية شخصية جنائية لنتنياهو. فرض الاتحاد الأوروبي عقوباتٍ على ثمانية أشخاص في إيران، بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، ومن بينهم القائد العام للحرس الثوري الإيراني حسين سلامي، وقائد قوات الباسيج غلام رضا سليماني.

على صعيد آخر، تجتهد إسرائيل في تحجيم تداعيات «الاتفاق الصيني الإيراني» على الشرق الأوسط، خصوصاً تركيا التي قد تميل إلى سلوك مسار مشابه يراهن على «الصعود الصيني»، كلما تعثّرت علاقات أنقرة مع أميركا والدول الأوروبية.

بيد أن إسرائيل تعاني من معضلة، على المدى البعيد، تكمن في كيفية التوازن بين تطوير تعاونها مع «العملاق الصيني» الصاعد والالتزام بقيود التحالف الإسرائيلي مع واشنطن التي باتت تضع العلاقات الصينية الإسرائيلية تحت المجهر، في ظل القيود الأميركية على إسرائيل، بعدم تصدير الأسلحة والتكنولوجيا المتطورة التي تصلح للاستعمال المزدوج العسكري والمدني إلى دولة ثالثة، خصوصاً الصين، والتي أدت، في يوليو/ تموز 2000، إبّان حكومة إيهود باراك، إلى إلغاء صفقة «الفالكون» التي وقعتها الصناعات الجوية الإسرائيلية مع الصين عام 1995، لتطوير طائرة اليوشن 76 الروسية الصنع، إلى طائرة للإنذار المبكر، تشبه طائرة «أواكس» الأميركية الصنع.

تتعلق الملاحظة الثانية بتصاعد التحدّيات التي تواجه إيران ومشروعها الإقليمي الذي يبقى مرهوناً بقدرتها على تأكيد «المصداقية» في مواجهة الاستهدافات الإسرائيلية المتكرّرة، سواء في البحر أم البر أم في المجال السيبراني، وقدرة طهران على توسيع مساحة خياراتها الخارجية وتفعيل قدراتها الذاتية، بعيداً عن توظيف وكلاء إقليميين في مناطق الأزمات العربية (العراق، سورية، اليمن، لبنان، فلسطين).

بعبارة أخرى، يبقى مصير المشروع الإقليمي لإيران محكوماً بالبعد الدولي وتفاعلاته، أو كيفية إدارة طهران علاقتها الصراعية المعقّدة مع أميركا وحليفها الإسرائيلي، وإمكانية توظيف الدعم الروسي الصيني لها، والقدرة على توسيع تحالفاتها الدولية والإقليمية وتنويعها، وتجاوز أخطاء الماضي، ولا سيما استعداء جوارها العراقي والخليجي.

صحيحٌ أن إيران اختارت توقيتاً مناسباً لتوقيع «وثيقة برنامج التعاون الشامل» مع الصين، بعد تأخر إدارة بايدن في رفع العقوبات، بيد أن عليها ألا تبالغ في «خطاب الانتصار» الذي لم يتحقق بعد، من قبيل الزعم أن «التعاون مع الصين سيسرع وتيرة تراجع قوة الولايات المتحدة، وأنه جزء من استراتيجية إيران للمقاومة؛ على نحو ما غرّد على تويتر أمين مجلس الأمن القومي الإيراني علي شمخاني.

تتعلق الملاحظة الثالثة بأهمية تحليل تأثير تصاعد التنافس الاقتصادي الصيني الأميركي على الشرق الأوسط، وكيفية إدراك إيران سياسة التوازنات الصينية البراغماتية؛ فالتعاون مع طهران يسير بالتوازي مع الأطراف الإقليمية الأخرى، ما دام الهدف هو تأمين مصادر الطاقة وتنويعها، لضمان استمرار نمو الاقتصاد، وزيادة الدول التي تندرج في إطار مبادرة «الحزام والطريق»، التي أطلقها الرئيس الصيني شي جين بينغ، عام 2013، لتعزيز التعاون وتحقيق النمو الاقتصادي في الدول المجاورة، والتي روّجها عبر زيارته إلى السعودية وإيران ومصر، في يناير/ كانون الثاني 2016.

وليس بلا معنى أن تشمل جولة وزير خارجية الصين وانغ يي، للمنطقة، 24 - 30 الشهر الماضي (مارس/ آذار)، كلاً من السعودية وتركيا وإيران والإمارات والبحرين وسلطنة عُمان، ما يعكس توازن الدبلوماسية الصينية من ناحية، وتزايد ارتباط مسألة أمن الطاقة الصينية بالشرق الأوسط من ناحية أخرى.

> تصاعد الصراع بين تل أبيب وطهران قد يفرض على العرب أوضاعاً أصعب، ما لم يتم الاستعداد لنتائجه

> تسارع التطبيع الخليجي/ العربي مع إسرائيل لم يجلب الأمن للخليج، بل زاد التوتر مع إيران

تتعلق الملاحظة الرابعة بانعكاسات تفاقم الصراع الإسرائيلي الإيراني، وتصاعد التنافس الدولي على منطقتي الخليج والعالم العربي، وكيفية إدراك الدول العربية لصعود الدور الصيني، خصوصاً بعد جائحة كورونا، وبروز دبلوماسية «الكمامات/ اللقاحات»، آخذاً في الحسبان أن نظاماً عالمياً ثلاثي الأقطاب هو أفضل من هيمنة واشنطن وحدها على المنطقة، وأن على العرب الاستفادة من فكرة «تنويع العلاقات الخارجية»؛ فالعالم أكبر من أميركا بالفعل، فضلاً عن العقبات التي تواجه سياسات واشنطن في الشرق الأوسط، ناهيك عن تركيز إدارة بايدن على استعادة موقع أميركا القيادي العالمي، في مواجهة الصعود الاقتصادي الصيني والنفوذ الاستراتيجي الروسي، والتصدّي لقضايا المناخ وتداعيات جائحة كورونا، ما يعني احتمال تراجع الشرق الأوسط في سلم أولويات واشنطن. كما أن تسارع التطبيع الخليجي/ العربي مع إسرائيل لم يجلب الأمن للخليج، بل زاد التوتر مع إيران، ما يستدعي مراجعة مجمل السياسات الخارجية العربية، خصوصاً فكرة التحالف مع إسرائيل، والانضواء في نظام إقليمي أمني معها، ضد إيران أو تركيا.

يبقى القول إن تصاعد الصراع بين تل أبيب وطهران قد يفرض على العرب أوضاعاً أصعب، ما لم يتم الاستعداد لنتائجه، عبر تعظيم الفرص العربية، وفتح حوار خليجي/ إقليمي مع إيران، والتصالح مع تركيا، والبحث عن حلول «إقليمية» لصراعات الشرق الأوسط، وتعزيز الدعم العربي للموقفين المصري والسوداني في الخلاف مع إثيوبيا بشأن سد النهضة، بدل الاستمرار في السير خلف سياسات المحور الأميركي الإسرائيلي التي تزيد من تأزيم المنطقة، وتعمّق استقطاباتها، وتمنع تسوية صراعاتها المزمنة.

(كاتب فلسطيني في إسطنبول)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads